مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والسياسية

اسم المقال: واقع الشمول المالي حول العالم – مراجعة أدبية
اسم الكاتب: ماسة العمري، د. إبراهيم العدي
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/3022
تاريخ الاسترداد: 2026/06/05 00:57 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والسياسية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والسياسية
المجلد 39- 3- 2023: 119-134

Damascus University Journal
For The Economic And Political Sciences
Vol 39 -3-2023: 119-134

واقع الشّمول المالي حول العالم- مراجعة أدبيّة

ماسة العمري[1]، د. إبراهيم العدي[2]

[1]طالبة دكتوراه في قسم المحاسبة- جامعة دمشق.

[2] أستاذ- قسم المحاسبة في كلية الاقتصاد- جامعة دمشق

الملخّص

قدّمت هذه الورقة البحثيّة مراجعة شاملة لأدبيّات الشّمول المالي من جميع مناطق العالم بالإضافة إلى التّطرّق لأهميّته وأهدافه وأبعاده، كما حدّدت أبرز القضايا المرتبطة به. أشارت النّتائج الرّئيسة في هذه المراجعة إلى أهميّة الشّمول المالي في تحقيق التّنمية الاقتصاديّة والاجتماعيّة، بالإضافة إلى دوره كعامل أساسي في الحد من الفقر والاستبعاد المالي في الاقتصادات الفقيرة من خلال ما يوفّره لأفراد المجتمع من إمكانيّة الوصول إلى مجموعة متنوّعة من الخدمات الماليّة عالية الجودة والمقدّمة إليهم بطريقة ملائمة وبكرامة وبأسعار مدروسة، وذلك من قبل مجموعة من المؤسّسات.

تاريخ الايداع: 2021/8/3
تاريخ النشر : 2021/11/1

حقوق النشر : جامعة دمشق –سورية، يحتفظ المؤلفون بحقوق النشر بموجب **CC BY-NC-SA**

الكلمات المفتاحيّة: الشّمول المالي، التّنمية الاقتصادية، التّنمية الاجتماعيّة، الحدّ من الفقر، الاستبعاد المالي.

The Reality of Financial Inclusion around the World – Literature Review

Massa Al-Omari[1], prof. Ibrahim Al-Adi[2]

[1]PhD student at the Accounting Department - Damascus University
[2] professor the Accounting Department at the Faculty of Economics - Damascus University

Received: 3/8/2021
Accepted: 1/11/2021

Copyright: Damascus University- Syria, The authors retain the copyright under a CC BY- NC-SA

Abstract:

This research paper provided a comprehensive review of the literature on financial inclusion from all regions of the world in addition to addressing its importance, objectives and dimensions, and identified the most prominent issues related to it. The main findings of this review indicated the importance of financial inclusion in achieving economic and social development, in addition to its role as a key factor in reducing poverty and financial exclusion in poor economies through what it provides to members of society with access to a variety of high-quality financial services provided to them in a manner convenient, dignified and affordable prices, by a group of institutions.

Keywords: Financial inclusion, Economic development, Social development, Poverty reduction ,Financial exclusion.

1- المقدّمة

شهد عالم الأعمال خلال العقدين الماضيين انتشاراً للإفصاحات عن المعلومات غير الماليّة، كما تمّ في الآونة الأخيرة ممارسة ضغط كبير على القطاع الماليّ للمشاركة والإفصاح عن نوع معيّن من المعلومات المعروفة باسم الشّمول المالي. يعاني أكثر من 3 مليارات شخص من نقص الخدمات الماليّة على مستوى العالم، كما أنّ أكثر من 50 في المائة من البالغين في الأسر الفقيرة في جميع أنحاء العالم ليس لديهم حساب مصرفي (Inclusive Fintech 50 : Driving financial inclusion amid crisis, 2020. P: 4)، نتيجة لذلك، برز الشّمول المالي كقضيّة مهمّة في جدول أعمال السّياسة العالميّة للتّنمية المستدامة (Allen *et al.,* 2016). إذ يعبّر عن الشّمول المالي بأنّه الحالة الّتي يمكن فيها لأكبر عدد من السّكّان المستبعدين في بلد ما الوصول إلى الخدمات الماليّة الرّسميّة واستخدامها(Tu *et al.,* 2021). أدخل البنك الدّولي الشّمول المالي كأجندة تنمية عالميّة في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين لزيادة مشاركة المواطنين في القطاع المالي الرّسمي لبلدانهم ولتحسين رفاهيتّهم الاقتصاديّة، وكان ذلك استجابةً للتّظاهرات الّتي قامت ضد سياسات التّقشّف الّتي كان يتّبعها البنك الدّولي / صندوق النّقد الدّولي تجاه الدّول النّامية والّتي أثرت سلباً على العديد من البلدان (Ozili, 2020c). هناك العديد من الدّراسات التي توصّلت نتائجها إلى أنّ للشّمول المالي فوائد مستدامة للسّكّان المستبعدين وخاصّةً بالنسبة للنّساء (Cabeza-García *et al.,* 2019) والفقراء البالغين في العديد من البلدان (Demirguc-kunt, 2017; Iqbal & Sami, 2017a). حظي الشّمول المالي باهتمام كبير من صانعي السّياسات والأكاديميّين لأربعة أسباب. أولاً، يعتبر الشّمول المالي استراتيجيّة رئيسة تستخدم لتحقيق أهداف التّنمية المستدامة للأمم المتّحدة (Allen *et al.,* 2016; Beck *et al.,* 2008; Le *et al.,* 2020). ثانياً، يساعد الشّمول المالي على تحسين مستوى الاندماج الاجتماعي في العديد من المجتمعات (Ozili, 2020b). ثالثاً، يمكن أن يساعد الشّمول المالي في خفض مستويات الفقر إلى الحد الأدنى المطلوب (Anarfo *et al.,* 2020; Neaime & Gaysset, 2018). وأخيراً، يجلب الشّمول المالي منافع اجتماعيّة واقتصاديّة (Bose *et al.,* 2017; Sarma & Pais, 2008)، إذ يواصل واضعو السّياسات في العديد من البلدان تخصيص موارد كبيرة لزيادة مستوى الشّمول المالي في بلدانهم وذلك للحد من الاستبعاد المالي، والّذي تمّ تعريفه من قبل (Mitton,2008. P:1) على أنّه " عدم قدرة أو صعوبة أو إحجام مجموعات معيّنة عن الوصول إلى الخدمات الماليّة المتوفّرة والّتي من الممكن أن تكون غير مناسبة". تناولت الدّراسات السّابقة المتعلّقة بأبحاث الشّمول المالي عدّة موضوعات مثل: تعزيز التّنمية من خلال الشّمول المالي (Sarma & Pais, 2008) (شنبي، بن لخضر،2018؛ ضاهر، خليل، 2019)، وتأثير الشّمول المالي على الاستقرار المالي (Anarfo *et al.,* 2020; Neaime & Gaysset, 2018; Vo *et al.,* 2020a)، (صندوق النّقد الدّولي، 2015)، والعلاقة بين الشّمول المالي والنّمو الاقتصادي (Erlando *et al.,* 2020; Tu *et al.,* 2021)، وممارسات الشّمول المالي الخاصّة بكل بلد (N'dri & Kakinaka, 2020; Ramzan *et al.,* 2021; von Fintel & Orthofer, 2020)، وتحقيق الشّمول المالي من خلال مؤسّسات التّمويل المتناهي الصّغر والمؤسّسات الماليّة الأخرى (Mushtaq & Bruneau, 2019)، ودور الابتكار المالي والتكنولوجيا في تعزيز الشّمول المالي (Datta & Singh, 2019; Mushtaq & Bruneau, 2019; Ozili, 2018)، ودراسات كثيرة غيرها. أشيد في الأدبيّات بمراجعة (Demirguc-kunt, 2017) الّتي تقدّم لمحة عامّة عن مخاطر وفوائد الشّمول المالي فيما يتعلّق بخدمات الدّفع والائتمان والادّخار والتّأمين. كما تناولت المراجعة الأدبيّة الّتي أجراها (Ozili, 2020b) قضايا الشّمول المالي الأمثل، والشّمول المالي المتطرّف، وكيف يمكن للشّمول المالي أن ينقل المخاطر إلى القطاع المالي الرّسمي.

2- مواد البحث وطرائقه

تقدّم هذه المراجعة الأدبيّة تحليلاً شاملاً لحالة الشّمول المالي في العديد من البلدان والمناطق في العالم، كما تحدّد هذه المراجعة التّطوّرات الأخيرة في أدبيّات الشّمول المالي بالإضافة إلى بعض المناقشات والقضايا النّاشئة المرتبطة بها، وذلك بهدف تحديد المعلومات الأساسيّة الّتي تعمل على نقل المعرفة بالاستناد إلى الدّراسات المنشورة. تتناول هذه المراجعة الأدبيّة بعض القضايا الّتي لم تتم مناقشتها في كل من دراسة (Demirguc-kunt, 2017) ودراسة (Ozili, 2020b). سيتم استخدام منهجيّة مبسّطة بما يتعلّق بالمراجعة الأدبيّة الواردة في هذه الورقة البحثيّة. إذ ينبغي أن تستوفي المقالات المستخدمة في هذه المراجعة أربعة معايير. أولاً، ينبغي أن تكون المقالات حديثة. سيتم النّظر فقط في المقالات الحديثة حول الشّمول المالي – غالبية الدّراسات المستخدمة في هذه المراجعة الأدبيّة هي دراسات ما بعد عام 2010. ثانياً، ينبغي أن تكون المقالات منشورة كدراسة تجريبية أو دراسة تحليليّة أو ورقة عمل ذات صلة بموضوع البحث. هذا يعني أنه تمّ استبعاد المقالات والمعلومات غير المنشورة على مواقع الويب والمدوّنات عبر الإنترنت من هذه المراجعة، إذ تمّ انتقاء قاعدة البيانات Science Direct كقاعدة معتمدة لتنفيذ هذه الدّراسة وذلك فيما يتعلّق بالأبحاث المنشورة باللّغة الأجنبيّة بسبب شموليّتها واعتمادها على معلومات موثوقة، أمّا فيما يتعلّق بالأبحاث المنشورة باللّغة العربيّة تمّ الاعتماد على قاعدة البيانات Google Scholar. ثالثاً، قد يتم تضمين المقالات القديمة فقط إذا كانت تتناول المشكلة الّتي تمّت تغطيتها في هذه المراجعة. وأخيراً، ينبغي أن تكون الدّراسة المنتقاة تستكشف الشّمول المالي كموضوع رئيس في الدّراسة أو تستكشف الرّوابط بين الشّمول المالي والقضايا الأخرى ذات الصّلة، وذلك من أجل تضمينها في هذه المراجعة. أجريت عمليّات البحث ما بين شهر أيلول عام 2020 وشهر آب 2021. تمّ توجيه البحث بواسطة مجموعة من المصطلحات والّتي تمّ إيجادها من خلال المراجعة الأدبيّة، إذ تمّ الجمع بين العناصر التّالية: الشّمول المالي، التّنمية الاقتصاديّة، التّنمية الاجتماعيّة، الحد من الفقر، الاستبعاد المالي.

تساهم التّحليلات الواردة في هذا البحث في أدبيّات الشّمول المالي بالطّرق التالية. أوّلاً: تعتبر هذه المراجعة الأدبيّة الأولى من نوعها على مستوى الوطن العربي (في حدود علم الباحثة)، وبالتّالي ستشكّل مرجعاً للأكاديميّين والباحثين المهتمّين في هذا الموضوع البحثي. ثانياً: تساهم هذه المراجعة في الأدبيّات الّتي تدرس دور الشّمول المالي من أجل نتائج إنمائيّة أفضل في البلدان النّامية. ثالثاً، تساهم هذه المراجعة في دعم دور الشّمول المالي كحل فعّال للحد من الفقر في البلدان النّامية. رابعاً، بالنسبة للأكاديميّين والباحثين، تضيف هذه المراجعة إلى أدبيّات الشّمول المالي الناشئة الّتي تحاول تقديم حلول لتقليل المستوى الحالي للاستبعاد المالي في الاقتصادات الفقيرة، إذ تدعو الأفكار الواردة في هذه المراجعة الأدبيّة إلى مزيد من البحث التعاوني لفهم عواقب الاستبعاد المالي على السّكّان المستبعدين والاقتصاد بشكل أفضل.

3- النّتائج والمناقشة

3-1 تعريف الشّمول المالي

هنالك عدّة تعريفات للشّمول المالي. فعلى سبيل المثال عرّفت دراسة (Le *et al.,* 2020) الشّمول المالي على أنّه إمكانيّة وصول جميع الأفراد والشّركات إلى مجموعة من المنتجات والخدمات الماليّة، مثل المعاملات والمدفوعات والمدّخرات والائتمان والتّأمين، لتلبية احتياجاتهم بطريقة ميسورة التّكلفة ومريحة ومسؤولة وبطريقة مستدامة. ثانياً: عرّفت دراسة (World Bank, 2018, Ozili, 2018. P:331) الشّمول المالي على أنّه: "زيادة عدد الأفراد (معظمهم من الفقراء) الّذين يمكنهم

الوصول إلى الخدمات الماليّة الرسميّة بشكل أساسي من خلال امتلاك حسابات مصرفيّة رسميّة، مما يساهم في الحد من الفقر وتحقيق النّمو الاقتصادي". كما عرّفت دراسة (Iqbal & Sami, 2017a) الشّمول المالي بأنّه "عمليّة ضمان وصول الفئات الضّعيفة والفئات ذات الدّخل المنخفض إلى الخدمات الماليّة وحصولها على الائتمان المناسب في الوقت المناسب وعند الحاجة وبتكلفة مدروسة".

3-2 أهميّة الشّمول المالي

تمّ الاعتراف بأهميّة النّظام المالي الشّامل على نطاق واسع ضمن السّياسات العالميّة، وأصبح الشّمول المالي مؤخّراً أولويّة سياسيّة في العديد من البلدان. جاءت مبادرات الشّمول المالي من قبل المنظّمين الماليّين والحكومات والصّناعة المصرفيّة. إذ تمّ الشروع في اتّخاذ تدابير تشريعيّة في بعض البلدان بما يخصّ هذا الموضوع. فعلى سبيل المثال، في الولايات المتّحدة، يُلزم قانون إعادة الاستثمار المجتمعي (the Community Reinvestment Act) (1997) البنوك بتقديم الائتمان في جميع أنحاء المنطقة المخدّمة ويمنعها من استهداف الأحياء الغنيّة فقط. في فرنسا، يؤكّد قانون الاستبعاد (law on exclusion) (1998) على حق الفرد في أن يكون لديه حساب مصرفي. في المملكة المتّحدة، تمّ تشكيل فريق عمل الشّمول المالي " Financial Inclusion Task Force" من قبل الحكومة في عام 2005 من أجل مراقبة تطوّر الشّمول المالي. كما لعب القطاع المصرفي دوراً رائداً في تعزيز الشّمول المالي. في الهند، بدأ بنك الاحتياطي الهندي Reserve Bank of India (RBI) بالعديد من الإجراءات لتحقيق قدر أكبر من الشّمول المالي، مثل إطلاق "حسابات بدون فوائد" (‘no-frills’ accounts) و"بطاقات الائتمان العامّة" (General Credit Cards) المتعلّقة بالإيداع والائتمان المخفّض. وفي نفس السّياق، قدّمت جمعية المصرفيّين الألمان(German Bankers’ Association) قانوناً طوعيّاً (voluntary code) في عام 1996 ينصّ على تزويد كل فرد بحساب مصرفي جاري لتسهيل المعاملات المصرفيّة الأساسيّة. في جنوب إفريقيا، تمّ إطلاق حساب مصرفي منخفض التّكلفة يسمى "Mzansi" للأشخاص المستبعدين ماليّاً وذلك في عام 2004 من قبل جمعيّة البنوك في جنوب إفريقيا (South African Banking Association). كما تمّ الترويج في بعض البلدان للمؤسّسات الماليّة البديلة مثل مؤسّسات التّمويل المتناهي الصّغر (micro-finance institutions) ومجموعات المساعدة الذّاتية (Self-Help Groups) من أجل إيصال الخدمات الماليّة إلى المستبعدين (Sarma & Pais, 2008) .

3-3 أهداف الشّمول المالي

أصبحت ضرورة توافر الشّمول المالي من قبل البنوك دليلاً قويّاً على العلاقة القويّة ما بين التّنمية الماليّة والنّمو الاقتصادي (Beck *et al.,* 2007; Le *et al.,* 2020; Morgan & Long, 2020)، إذ إنّ توافر التّنمية الماليّة في بلد ما من خلال إدراج الخدمات الماليّة لجميع النّاس فيها يؤدّي إلى نمو اقتصادي مستدام. يرجع السّبب في ذلك إلى أنّ النّظام المالي الشّامل يضمن التّخصيص الفعّال للموارد الإنتاجيّة من خلال توفير الخدمات الماليّة الرّسميّة لجميع المواطنين بما في ذلك أولئك المحرومين والمهمّشين بسبب الاستبعاد المالي والّذي يعتبر سبباً رئيساً في الفقر (Le *et al.,* 2020). علاوةً على ذلك، لا يعمل هذا النّظام على تحسين رفاهيّة الأفراد والأسر الفقيرة فحسب، بل يقلّل أيضاً من اعتمادهم على مصادر الائتمان غير الرسميّة (مثل مقرضي الأموال) والّتي غالباً ما تكون استغلاليّة (Bose *et al.,* 2017). وبالنّظر إلى أنّ غياب الشّمول المالي يعتبر عائقاً أمام التّنمية الاقتصاديّة، فإن نظام الخدمات الماليّة الشّامل يعتبر أداة للتّنمية الاقتصاديّة المستدامة في أي اقتصاد بغض النّظر عن وضعه سواء أكان متقدّماً أم ناشئاً (Allen *et al.,* 2016; Beck *et al.,* 2008). وبحسب دراسة (Fonté, 2012. P: 450) فإن الهدف

الرّئيس من الشّمول المالي هو مساعدة المستهلكين ذوي الدّخل المنخفض والمتوسّط low and moderate income (LMI) والمستهلكين المحرومين من الخدمات على الانضمام التّيار المالي السّائد.

3-4 أبعاد الشّمول المالي

أشارت كلّاً من دراسة (Morgan & Long, 2020) و(N'dri & Kakinaka, 2020) إلى أنّ معظم الأدبيّات الحديثة قد درست الشّمول المالي من جانب العرض (الوصول إلى الخدمات، وتوافر أجهزة الصّرّاف الآلي، وما إلى ذلك)، بينما ينبغي بدلاً من ذلك النّظر إلى الشّمول المالي من منظور الاستهلاك، إذ لا ينبغي أن يكون الشّمول المالي مرتبطاً بامتلاك المنتجات الماليّة فحسب، بل ينبغي أيضاً أن يكون مرتبطاً بالوعي بالمنتج، والاختيار النّشط للمنتجات، ومعرفة بدائل الخدمات الماليّة الرسميّة. أمّا (Ozili, 2020c) فقد قام بدراسة الشّمول المالي الأمثل من جانب الطّلب وحوافز جانب العرض، وذلك من خلال التّركيز على مدى قدرة السّكّان على تحمّل تكاليف الخدمات الماليّة الأساسيّة (جانب الطّلب)، واستعداد مقدّمي الخدمات الماليّة لتقديم الخدمات الماليّة الأساسيّة(جانب العرض)، مع الأخذ بعين الاعتبار لتكاليف وفوائد الشّمول المالي. فعند تقييم تكاليف وفوائد الشّمول المالي كشرط مسبق لتحقيق المستوى الأمثل، من المهم مراعاة مجموعة من العوامل أو الشّروط مثل: (1) القدرة على الوصول إلى الخدمات الماليّة الأساسيّة، (2) السّعر المالي للخدمات المقدّمة إلى أفقر السّكّان، (3) قدرة أفقر السّكّان المستبعدين على دفع تكاليف الخدمات الماليّة الأساسيّة، (4) مدى تأثير التّغييرات في متوسط تكلفة الخدمات الماليّة على قرار المستخدمين بشأن استخدام أو الانسحاب من استخدام الخدمات الماليّة الأساسيّة (5) وفيما إذا كان السّعر كافياً اقتصاديّاً لتشجيع تقديم هذه الخدمات الماليّة على أساس مستمر.

3-5 دور الشّمول المالي في التّنمية الاقتصاديّة والاجتماعيّة

أصبحت الحاجة إلى فهم جيّد للعلاقة ما بين الشّمول المالي والنّمو الاقتصادي مصدر قلق كبير في التّنمية الوطنيّة، إذ يلعب كلّاً من القطاعين دوراً أساسيّاً في صياغة سياسات توزيع الدّخل والحد من الفقر(Erlando *et al.,* 2020). يعتبر الشّمول المالي وسيلة هامّة في تعزيز النّمو الشّامل والحد من الفقر. فعلى المستوى الجزئي، أظهرت العديد من الدّراسات أنّ تحسين الشّمول المالي قد يساعد في الحد من الفقر، وزيادة العمالة، وزيادة المدّخرات. أمّا على المستوى الكلي، فللشّمول المالي تأثير إيجابي على النّمو الاقتصادي وتعزيز الاستقرار المالي (N'dri & Kakinaka, 2020). إذ يرى صانعو السّياسات أنّ المستويات العالية من الشّمول المالي مرغوبة وجيّدة للمجتمع لأنّها تفتح العديد من الفرص الاقتصاديّة للأسر والأفراد الفقراء للانخراط في أنشطة الأعمال والاستثمار والادّخار والاستهلاك، والّتي يمكن أن يكون لها آثار إيجابيّة على اقتصاد بلد ما (Ozili, 2020c).

3-6 دراسة وتحليل ومناقشة الأدبيّات

3-6-1 مقدّمة

يستعرض هذا القسم الموضوعات النّاشئة في أدبيّات الشّمول المالي، وقد تمّ تقسيمه إلى قسمين رئيسين. يستعرض القسم الأوّل المواضيع النّاشئة حول الشّمول المالي في بلدان ومناطق مختلفة. أمّا القسم الثّاني يستعرض المواضيع الناشئة حول الشّمول المالي حسب التّطوّرات الأخيرة في الأدبيّات.

3-6-2 دراسات أدبيّة حول الشّمول المالي

يستعرض هذا القسم الدّراسات الأدبيّة الّتي أجريت حول الشّمول المالي في بلدان ومناطق مختلفة، مع التّركيز على دراسات من المنطقة الأفريقيّة، والمنطقة الآسيويّة، والمنطقة الأوروبيّة، والولايات المتّحدة، وبلدان أخرى.

3-6-3 دراسات خاصّة بكل بلد

ظهرت في الأدبيّات الحديثة دراسات خاصّة بكل بلد متعلّقة بالشّمول المالي، فعلى سبيل المثال توصّلت دراسة (Ramzan *et al.,* 2021) إلى أنّ المسؤوليّة الاجتماعيّة تؤثّر إيجابيّاً في الأداء المالي والاستقرار المالي والشّمول المالي في القطاع المصرفي الباكستاني. كما أكّدت الدّراسة الّتي أجراها N'dri & Kakinak (2020) على أهميّة دور الشّمول المالي في بوركينا فاسو في التّخفيف من حدّة الفقر. أمّا في فلسطين فقد لاحظ كلّاً من Wang & Shihadeh (2015) تحسّن مستوى الشّمول المالي فيها بعد انضمامها إلى تحالف الشّمول المالي Alliance for Financial Inclusion (AFI)، بالإضافة إلى التّحسينات في البنية التّحتيّة الماليّة الوطنية، لكن أشارا إلى أن استخدام الخدمات الماليّة مازال محدوداً في فلسطين. قام الباحثان (Rashdan & Eissa) (2020) بفحص محدّدات الشّمول المالي في مصر وتوصّلا إلى أنّه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائيّة بين الجنس ومستوى الشّمول المالي في مصر، في حين أن الأفراد الأكثر ثراءً وتعليماً وكبار السّن مشمولون بقوة أكبر في النّظام المالي وهذا ما يتوافق مع دراسة (Zins & Weill, 2016). كما توصّلت نتائج هذه الدّراسة أيضاً إلى أنّ العائق الرّئيس أمام الشّمول المالي في مصر هو نقص المال، وهذا ما يعيق فتح حساب رسمي أو حساب توفير أو حساب ائتمان. كما بيّنت دراسة (Erlando *et al.,* 2020) إلى وجود أثر إيجابي للنّمو الاجتماعي والاقتصادي على مستوى الشّمول المالي، مع تأثير سلبي على الفقر.

3-6-2-2 دراسات في الولايات المتّحدة الأمريكيّة والمملكة المتّحدة

تتشابه استراتيجيّات الشّمول المالي في المملكة المتّحدة والولايات المتّحدة إلى حد كبير. قارنت دراسة (Marshall, 2004) بين مبادرات السّياسة الحكوميّة البريطانيّة والأمريكيّة للحد من الاستبعاد المالي وتعزيز إعادة الاستثمار المجتمعي، إذ أشارت النّتائج إلى أنّ السّياسات البريطانيّة، على الرغم من أنّها استندت إلى التّجربة الأمريكيّة، إلّا أنّها تعاملت مع موضوع الاستبعاد المالي كمشكلة فرديّة ولم تولي اهتماماً كبيراً للتّرابط الواسع بين النّاس وموقعهم والّذي يمكن أن يؤثر على قدرتهم في المشاركة ضمن القطاع المالي الرّسمي. لذلك قامت السّياسات البريطانيّة الخاصّة بالشّمول المالي بتوفير حلول مشتركة للاستبعاد المالي من خلال ضمان تنافس عدد صغير من البنوك الكبيرة على قدم المساواة مع المؤسّسات الماليّة الأخرى. ومع ذلك بقي هنالك مشكلة ملحوظة تمثّلت في أنّه غالباً ما يكون من الصّعب الحصول على تعاون ما بين المؤسّسات الماليّة من أجل تحقيق الشّمول المالي (Ozili, 2020b).

وبالمثل أظهر (Mitton, 2008) أن الأشخاص خارج القطاع المالي الرّسمي في المملكة المتّحدة يعانون من مشاكل ماليّة مثل القروض ذات الفائدة المرتفعة، ونقص التّأمين، وعدم وجود حساب يمكن دفع الدّخل فيه، وارتفاع تكلفة المرافق. كما أنّ أولئك الأشخاص الّذين لديهم حسابات مصرفيّة بالكاد قد يستخدمونها، ويفضّلون سحب كل أموالهم كل أسبوع وإدارتها كنقد. وأشار (Mitton, 2008. P:2) أيضاً إلى أنّ عدد البالغين في المملكة المتّحدة الّذين ليس لديهم حساب بنكي انخفض من 2.8 مليون بين عامي 2002 و 2003 إلى 2 مليون بين 2005 و2006، وبيّن بأنّه وعلى الرّغم من التّقدم المحرز نحو مزيد من الشّمول المالي في المملكة المتّحدة إلّا أنّه سيستمر وجود أشخاص لا يستطيعون الاستفادة الكاملة من الحسابات المصرفيّة والخدمات الماليّة

الأخرى، ويعود السّبب في ذلك إلى الخصائص المختلفة للفئات المهمّشة وذات الدّخل المنخفض. وبالمثل ناقشت دراسة (Collard, 2007. P: 13) بأنه مع ازدياد عجز المملكة المتّحدة عن النّقد في اقتصادها، أصبحت عواقب كونها خارج القطاع المالي الرّسمي السّائد أكثر خطورة.

أمّا دراسة (Fonté, 2012) فقد أظهرت بأنّ التّوجّه المكثّف للمدفوعات عبر الهاتف المحمول في الولايات المتّحدة يتعلّق بالسّعي للثّراء والإعلان أكثر من توفير الوصول لغير المتعاملين مع البنوك. ومع ذلك، قد يتمكّن هؤلاء الأفراد في النّهاية من الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات الماليّة بتكاليف أقل اعتماداً على كيفيّة تطور النّظام البيئي للمدفوعات عبر الهاتف المحمول في الولايات المتّحدة، مع العلم بأنّ مثل هذه الممارسات تتطلّب تطبيق قوانين تقديم الخدمات المصرفيّة عبر الهاتف المحمول وخدمات الدّفع عبر الهاتف المحمول للسّكّان لضمان أنّ خدمات الدّفع وأنظمة الدّفع مؤيّدة للفقراء ومؤيّدة للشّمول المالي.

3-6-2-3 دراسات في المنطقة الأفريقيّة

اكتسب الشّمول المالي اهتماماً متزايداً في العديد من البلدان الأفريقيّة، وبدأت تظهر العديد من الدّراسات حول الشّمول المالي في إفريقيا (Ozili, 2020b). فعلى سبيل المثال قام Anarfo وزملاؤه (2020) بدراسة تأثير التّنظيم الماليّ على الشّمول المالي في جنوب الصّحراء الأفريقيّة، مع مراعاة الدور المعتدل للاستقرار الماليّ. توصّلت نتائج الدّراسة السّابقة إلى أنّ تشديد القوانين الاحترازية يمكن أن يؤثّر سلباً في الوصول إلى التّمويل، وذلك يتعارض مع أهداف الشّمول المالي لاقتصادات جنوب الصّحراء الأفريقيّة، كما أشاروا في دراستهم إلى التزام العديد من البلدان الأفريقيّة بقوانين الرّقابة الماليّة القائمة على اقتراحات وتوصيات بازل. كما قيّمت الدّراسة الّتي أجراها N'dri & Kakinaka (2020) أثر الشّمول المالي واستخدام الأموال عبر الهاتف المحمول على الرّفاهيّة غير النّقديّة للفرد في بوركينا فاسو، إذ توصّلت النّتائج إلى أهميّة دور الشّمول المالي في التّخفيف من حدّة الفقر. كما هدفت الدّراسة الّتي أجراها (Abel *et al.,* 2018) إلى تقييم محدّدات الشّمول المالي في زيمبابوي، إذ توصّلت نتائج هذه الدّراسة إلى أنّ العمر والتّعليم ومحو الأميّة الماليّة والدّخل والاتّصال بالإنترنت ترتبط جميعها ارتباطاً إيجابيّاً بالشّمول المالي، وأنّ الوثائق المطلوبة لفتح الحسابات المصرفيّة والمسافة إلى أقرب نقطة وصول لمزوّدي الخدمات الماليّة مرتبطة بشكل سلبي بالشّمول المالي. وبالمثل قام كلّاً من Moïse & Hongyi (2017) بتحليل الشّمول المالي في رواندا، عن طريق استخدام بيانات من بنك رواندا الوطني من عام 2011 إلى عام 2015، وقد أظهرت النّتائج وجود تحسّن في الشّمول المالي في رواندا خلال هذه الفترة، إذ انخفض عدد المستبعدين ماليّاً من 52٪ في عام 2008 إلى 11٪ في عام 2016، كما بلغ عدد البالغين المسجّلين في البنوك في رواندا 14٪ في عام 2008، و 23٪ في عام 2012، و 26٪ في عام 2016، وهذا يدل على أنّ العديد من البالغين الرّواندييين ليسوا مصرفيّين.

3-6-2-4 دراسات في أوروبا

يتحقق الشّمول المالي في أوروبا في المقام الأوّل من خلال منح الوصول إلى أسواق الائتمان لزيادة عدد المقترضين في سوق الائتمان وضمان استقرار سوق الائتمان، إذ يختلف مدى الوصول إلى أسواق الائتمان عبر الدّول الأوروبيّة (Ozili, 2020b). وتوصّلت الدّراسة الّتي أجرها (Huang *et al.,* 2020) على 27 دولة من دول الاتّحاد الأوروبي بعد أن قاموا بتصنيفها إلى بلدان منخفضة الدّخل، وبلدان مرتفعة الدّخل، وبلدان ذات عضويّة قديمة في الاتّحاد الأوروبي، وبلدان ذات عضويّة جديدة في الاتّحاد الأوروبي إلى أنّ تأثير الشّمول المالي على النّاتج الاقتصادي يكون أكثر أهميّة في البلدان المنخفضة الدّخل والبلدان ذات العضويّة

الجديدة في الاتّحاد الأوروبي منه في البلدان ذات الدّخل المرتفع وبلدان الاتّحاد الأوروبي ذات العضويّة القديمة. قام Sinclair (2015) أيضاً بفحص الشّمول المالي في بريطانيا من خلال تحديد الأدلّة على الاستبعاد المالي من خلال ربط حالة بريطانيا بحالة الدّول الأعضاء في دول الاتّحاد الأوروبي وذلك فيما يتعلّق بالوصول إلى ما يلي: الخدمات المصرفيّة، الائتمان، التّأمين على الأسرة، المدّخرات والأصول الشّخصيّة، تقديم المشورة الماليّة؛ والقدرة الماليّة. لاحظ Sinclair (2015) أنّ هناك مشاكل في الوصول إلى الخدمات المصرفيّة السّائدة للعملاء ذوي الدّخل المنخفض ونقص توفير ائتمان مناسب وميسور التّكلفة لهؤلاء العملاء، كما أنّ هنالك بعض الجدل فيما إذا كانت البنوك ترفض الخدمات للعملاء ذوي الدّخل المنخفض أو أنها تنسحب من المجتمعات المحرومة، والّذي يؤكّد بدوره على ضرورة وجود مزيد من التّنظيم للخدمات الماليّة السّائدة. كما فحصت دراسة (Corrado & Corrado, 2015) محدّدات الشّمول المالي عبر 18 اقتصاد في أوروبا الشّرقيّة و 5 دول من أوروبا الغربيّة باستخدام المعلومات الدّيموغرافيّة والاجتماعيّة والاقتصاديّة عن 25000 أسرة أوروبيّة، وتوصّلت النّتائج إلى أنّ الأسر المتأثّرة بالبطالة أو بصدمات الدّخل income shocks والّي لا تملك أيّة أصول يمكن التّعهّد بها asset to pledge من المرجّح أن يتم استبعادها ماليّاً، لا سيما في أوروبا الشّرقيّة. ناقشت دراسة (Comparato, 2015) فكرة أنّ الشّمول المالي يهدف بشكل أساسي إلى أداء وظيفة اقتصاديّة واجتماعيّة، وبأنّ سياسة الشّمول المالي على المستوى الأوروبي تمتاز بقوة بمنطق السّوق الذي يهتم بمنح الوصول إلى سوق الائتمان وبضمان استقرار هذا السّوق، ولكن قد تكون هنالك عواقب سلبيّة لإدماج المواطنين في السّوق الماليّة.

3-6-2-5 دراسات في المنطقة الآسيويّة والأستراليّة

قامت دراسة (Fungáčová & Weill, 2014) بتحليل حالة الشّمول المالي في الصّين وتوصّلت إلى وجود مستوى عالٍ من الشّمول المالي في الصّين تجلّى في زيادة استخدام الحسابات الرّسميّة والمدّخرات الرّسميّة مقارنةً بدول BRICS الأخرى. كما لاحظا أنّ الاستبعاد المالي، أي عدم وجود حساب رسمي، هو في الأساس طوعي، كما أن استخدام الائتمان الرّسمي أقل انتشاراً في الصّين منه في دول BRICS الأخرى لأنّ معظم الاقتراض في الصّين يتم عن طريق اقتراض الأموال من العائلة أو الأصدقاء. كما وجدا أن الدّخل المرتفع والتّعليم الأفضل وكون الفرد رجل بالإضافة إلى الّتقدم في السّن ترتبط بزيادة استخدام الحسابات الرّسميّة والائتمان الرّسمي في الصّين. وكذلك أوضح Gorjón (2018) بأنّ جمهورية الصّين الشعبية أصبحت واحدة من أبرز الدّول في مجال التكنولوجيا الماليّة في غضون عقدين تقريباً نتيجة وجود مستوى عالٍ من الاتّصالات الرّقميّة، وازدياد حجم التّجارة الإلكترونيّة، ووجود سلسلة من السّياسات العامّة والقوانين التّمكينيّة، وتميّز التّكنولوجيا الماليّة في الصّين، بالإضافة إلى سعي الحكومة الصّينية على وضع الخطط الاستراتيجيّة الهادفة إلى حماية العملاء وضمان الاستقرار المالي. أمّا فيما يتعلّق بالهند فقد ذكر كلّاً من Iqbal وSami (2017b) بأنّ غالبيّة السّكّان، وخاصّةً في المناطق الريفيّة، مستبعدة من سهولة الوصول إلى التّمويل، فعلى الرّغم من أنّ 40% فقط من الأسر لديها حسابات مصرفيّة، إلّا أنّ 38 % فقط من 117200 فرع للبنوك التّجاريّة تعمل في المناطق الرّيفيّة. لذلك فحصت دراسة (Iqbal & Sami, 2017b) أثر الشّمول المالي على نمو الاقتصاد خلال فترة سبع سنوات، وتوصّلت نتائج الدّراسة إلى وجود أثر إيجابي وهام لعدد فروع البنوك ونسبة الودائع الائتمانيّة على النّاتج المحلي الإجمالي للبلاد، في حين لوحظ تأثير ضئيل في حالة نمو أجهزة الصّرّاف الآلي على النّاتج المحلي الإجمالي الهندي.

3-6-2-6 دراسات ضمن منطقة الشّرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENA)

بحثت دراسة Emara وElsaid (2021) بدراسة العلاقة بين الشّمول المالي والحوكمة والنّمو الاقتصادي في منطقة الشّرق الأوسط وشمال إفريقيا. أشارت نتائج الدّراسة إلى أن الشّمول المالي يؤثر بشكل إيجابي على النّمو الاقتصادي في منطقة الشّرق الأوسط وشمال إفريقيا، ولكنّه يتطلّب أنظمة إشرافيّة وتنظيميّة مع دعم سيادة القانون، والاستقلال القضائي، وإنفاذ العقود، والسّيطرة على الفساد، والاستقرار السّياسي. كما بيّنت أنّ منطقة الشّرق الأوسط ستستفيد أكثر من غيرها من تحسين الحوكمة. أمّا دراسة (Emara & Mohieldin, 2020) فقد توصّلت إلى أنّ مقاييس الوصول المالي لها تأثير إيجابي ذي دلالة إحصائيّة على الحد من الفقر المدقع لمنطقة الشّرق الأوسط وشمال إفريقيا، كما أظهرت أنه لا يوجد بلد ضمن العيّنة المدروسة سيكون قادراً على سد فجوة الفقر المدقع والوصول إلى مستوى الفقر 0% بحلول عام 2030 بالاعتماد فقط على التحسينات في الوصول إلى الخدمات الماليّة. كما بيّنت أنّ التّحسينات في الشّمول المالي وحدها يمكن أن تجعل كل بلد في منطقة الشّرق الأوسط وشمال إفريقيا باستثناء جيبوتي ورومانيا يمكن أن يحقق حدّاً للفقر المدقع العالمي بنسبة لا تزيد عن 5٪ بحلول عام 2030.

أما دراسة (Pearce, 2011) فقد قامت بتقييم حالة الشّمول المالي في منطقة الشّرق الأوسط وشمال إفريقيا، وتحديد القيود والفرص والأولويّات لتحسين الوصول إلى التّمويل بشكل كبير. كما عرض Pearce (2011) عدّة توصيات لتحسين الشّمول المالي. أوّلاً: يمكن للحكومات أن توافق على استراتيجيّة للشّمول المالي بحيث تكون مستندة إلى بيانات جيّدة، ومتبنّاة من قبل القطاعين العام والخاص، كما أنّها تعمل على زيادة الوصول المالي على نطاق واسع من خلال الحسابات المصرفيّة. ثانياً: يجب أن توفّر الجهات التّنظيمية إطاراً قانونيّاً ورقابيّاً يمكّن من توسيع الوصول إلى التّمويل من خلال البنوك بشكل أساسي، ولكن مع وجود مساحة تنظيميّة لاستخدام الوكلاء وتكنولوجيا الهاتف المحمول وشركات التّمويل المتناهية الصّغر وشركات الإيجار، مع العمل على تخفيض الفوائد على القروض الصّغيرة إلى أدنى حد، وتعزيز حماية المستهلك والقدرة الإشرافيّة على التّمويل المتناهية الصّغر، وتعزيز المنافسة بين مقدّمي الخدمات الماليّة. ثالثاً: يجب أن تظل البنية التّحتيّة الماليّة أحد مجالات التّركيز، ولا سيّما المعلومات الائتمانيّة والمعاملات المؤمّنة. أخيراً، يجب إزالة العوائق الّتي تحول دون نمو الخدمات الماليّة الإسلاميّة حتّى تتمكّن من تلبية طلب السّوق بشكل أفضل.

كما بيّنت دراسة (Neaime & Gaysset, 2018) المطبّقة على بلدان MENA إلى أنّ الشّمول المالي ليس له أي تأثير على الفقر وله تأثير إيجابي على الاستقرار المالي، في حين وجد أن الزّيادة السّكّانيّة والتّضخّم والانفتاح التّجاري تؤدّي جميعها إلى زيادة الفقر بشكل كبير.

أمّا دراسة (غربي، 2019، 88) فقد توصّلت إلى أنّه يوجد تفاوت كبير بين مستويات الشّمول المالي والمصرفي بين الدّول العربيّة، وأنّ هنالك حاجة إلى تحسينه في جميع الدّول العربيّة دون استثناء وخصوصاً لدى الاقتصادات الأقل دخلاً والأكثر سكّاناً. إذ أوضحت الدّراسة السّابقة أنّ هذا الانخفاض ناجم عن الطّلب غير المستغل، في غياب عرض رسمي مناسب لاحتياجات الفئات المستبعدة ماليّاً. وفي سوريّة أوضحت دراسة (شرف، الصّائغ، 2021، 157) أنّ مؤشّرات الشّمول المالي فيها منخفضة جدّاً، إذ كان للحرب الّتي قامت فيها أثر سلبي على مؤشّرات الشّمول المالي السّوري وعلى نصيب الفرد من النّاتج المحلّي الإجمالي مقوّماً بالدّولار الأمريكي.

3-6-2-7 دراسات دوليّة وإقليميّة

قامت دراسة (Anees *et al.,* 2021) بتحليل العلاقة ما بين الشّمول المالي واستهلاك الطاقة وانبعاثات الكربون مع الأخذ في الاعتبار الفساد والبنية التّحتيّة والنّمو الاقتصادي كمتغيّرات تحكّم. تم استخدام بيانات 23 دولة من دول منظمة التّعاون الاقتصادي والتّنمية (OECD) خلال الفترة من 2004 إلى 2017، وتوصّلت إلى وجود روابط إيجابيّة بين الشّمول المالي واستهلاك الطّاقة وانبعاثات الكربون. قامت دراسة (Owen & Pereira, 2018) بتحليل 83 دولة على مدار فترة 10 سنوات، وتوصّلت إلى أنّ قوّة الصّناعة المصرفيّة مرتبطة بمزيد من الوصول إلى حسابات الودائع والقروض، وأنّ البلدان التي تسمح فيها القوانين التّنظيميّة للبنوك بالمشاركة في نطاق أوسع من الأنشطة لديها زيادة الشّمول المالي، مع الإشارة إلى أهميّة درجة المنافسة بالنّسبة للقطاعات ذات الشّمول المالي.

3-6-3 التّطوّرات الأخيرة في الأدبيّات

3-6-3-1 تحقيق الشّمول المالي من خلال زيادة التّثقيف المالي

اعترفت منظّمة التّعاون الاقتصادي والتّنمية OECD (2016) بالتّثقيف المالي (Financial education) والحماية الماليّة للمستهلك (financial consumer protection) والشّمول المالي (financial inclusion) ضمن أعلى المستويات السّياسيّة باعتبارها ثلاثة مكوّنات أساسيّة للتّمكين المالي (financial empowerment) للأفراد والاستقرار العام للنّظام المالي، وتمّ ذلك من خلال إقرار قادة مجموعة العشرين G20 لثلاث مجموعات من المبادئ رفيعة المستوى وهي: الشّمول المالي المبتكر (Innovative Financial Inclusion)، الحماية الماليّة للمستهلك، والاستراتيجيّات الوطنيّة للتّثقيف المالي. كما تحدّث Loomis (2018) عن زيادة اهتمام الولايات المتّحدة الأمريكيّة بعد الأزمة الماليّة بتعزيز التّثقيف المالي للأفراد ذوي الدّخل المنخفض والمتوسّط (LMI) وذلك بسبب المخاوف بشأن الحماية الماليّة للمستهلك والأمن المالي فيها. وبيّنت دراسة (Mitton,2008. P:1) أنّ الشّمول المالي يتكون من عنصرين: العنصر الأوّل هو اتّخاذ قرارات ماليّة جيدة، لذلك يحتاج الأفراد إلى محو الأميّة الماليّة (financial literacy)، والّتي تعني استيعاب المفاهيم الماليّة. أمّا العنصر الثّاني فهو القدرة الماليّة (financial capability) وهي تعني المهارات والحافز للتّخطيط المسبق، والعثور على المعلومات، ومعرفة متى يقوم الأفراد بطلب المشورة وتطبيقها في حياتهم الخاصّة. لذلك فإنّ الحاجة إلى التّثقيف المالي المستمر أصبح ضرورة حتميّة بسبب تغيّر الظروف الخاصّة للأشخاص وتغيّر السّوق.

3-6-3-2 تحقيق الشّمول المالي من خلال التّكنولوجيا الماليّة

توصّلت الدراسة الّتي أجراها Bansal (2014) أنّ تكنولوجيا المعلومات والاتّصالات الحديثة يمكن أن تعمل كأداة لتطوير منصّة للخدمات الماليّة في المناطق النّائية، وهذا سيساعد بدوره في تقليل تكلفة هذه الخدمات، وزيادة إمكانيّة وصول العملاء إليها وتحسين إدارة مخاطر الأعمال. كما توصّلت دراسة (Mushtaq & Bruneau, 2019) إلى وجود ارتباط إيجابي بين نشر تكنولوجيا المعلومات والاتّصالات وبين الشّمول المالي، ووجود علاقة سلبيّة مع الفقر وعدم المساواة، كما بيّنت إلى أنّه يمكن لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات عند استخدامها كأدوات للشّمول الماليّ أن تسرّع النّمو الاقتصادي وتحد من الفقر وعدم المساواة، وبأنّه يمكن لسياسات تعزيز البنية التّحتيّة للمعلومات والاتّصالات تحفيز الشّمول المالي من خلال تعزيز التّمويل الرقمي. وفي السّياق نفسه، أوصت دراسة (Datta & Singh, 2019) الحكومات بالسّعي لتحقيق أهداف الشّمول المالي من خلال تنفيذ سياسات تنظيميّة

وإشرافيّة تغطي المؤسّسات الّتي تخدم الفقراء، من خلال تشجيع الابتكارات التكنولوجيّة الّتي تخفّض تكاليف تبنّي الشّمول المالي وتوسيع نطاق الوصول إليها. كما توصّلت دراسة (Ozili, 2018) إلى أنّ التّمويل الرّقمي له آثار إيجابيّة على الشّمول المالي في الاقتصادات النّاشئة والمتقدّمة، وأشارت إلى أنّ من أهم التّحدّيات الّتي يفرضها التّمويل الرّقمي على الشّمول المالي والاستقرار المالي، هو عدم قبول الشّركات الصغيرة في المناطق الحضريّة والرّيفيّة في الدّول النّامية للمدفوعات الرّقميّة بسبب الرّسوم المصرفيّة المرتفعة وتكاليف التّأسيس المرتفعة. كما توصّلت دراسة (Grohmann *et al.,* 2018) إلى أنّه وعلى الرّغم من أنّ الخدمات الرّقميّة قد خفّفت وسدّت فجوة الوصول المادي إلى الخدمات الماليّة، إلاّ أنّ مثل هذه الخدمات لم يتم الاستفادة منها بسبب الافتقار إلى محو الأميّة الماليّة والوعي الاجتماعي.

3-6-3-3 تحقيق الشّمول المالي من خلال الاستراتيجيّات والتّدخّلات الأخرى

تجادل مدرسة فكريّة أخرى بأنّه يمكن تحقيق الشّمول المالي من خلال الاستراتيجيّات والتّدخّلات الأخرى مثل استخدام الأموال عبر الهاتف المحمول (N'dri & Kakinaka, 2020)، والمسؤوليّة الاجتماعيّة CSR (Ramzan *et al.,* 2021)، وتوقيت الإعلان عن سياسات الشّمول المالي (Ozili, 2020a)، والأنظمة الماليّة (Anarfo *et al.,* 2020; Datta & Singh, 2019; Owen & Pereira, 2018)، والإبداع المالي financial innovation (Lee *et al.,* 2020)، والثّقة المجتمعيّة social trust (Xu, 2020)، وعائدات الضّرائب Tax revenue (Oz-Yalaman, 2019).

4- الاستنتاجات

نلاحظ من خلال هذه المراجعة أنّ الأدبيّات المتعلّقة بالشّمول المالي قد شهدت نموّاً سريعاً خلال الخمسة أعوام الماضية، نظراً لأهميّة دور الشّمول المالي في تحقيق نتائج إنمائيّة أفضل للبلدان النّامية، بالإضافة إلى دوره كحل فعّال للحد من الفقر والاستبعاد المالي في الاقتصادات الفقيرة.

فيما يتعلّق بدور الشمول المالي في تحقيق نتائج إنمائيّة نجد أنّ البنك الدّولي (2018) قد أكّد على أهميّة الشّمول المالي في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعيّة، كما أنّ هنالك الكثير من الدّراسات الّتي سلّطت الضّوء على ذلك (Erlando *et al.,* 2020; Mushtaq & Bruneau, 2019; Vo *et al.,* 2020b). أمّا فيما يتعلّق بدور الشّمول المالي في الحد من الفقر، فوفقاً لأحدث البيانات الصّادرة عن البنك الدولي، ارتفعت نسبة سكّان العالم الّذين يعيشون تحت 1.90 دولار يومياً من 2.6٪ إلى 5٪ بين عامي 2011 و2015، بينما تضاعف عدد الفقراء تقريباً من 9.5 إلى 18.6 مليوناً خلال نفس الفترة، إذ احتلّت منطقة الشّرق الأوسط وشمال إفريقيا المرتبة الثّالثة بين المناطق النّامية من حيث الفقر المدقع. فعلى الرّغم من أنّ الفقر المدقع أعلى بكثير في جنوب الصّحراء الإفريقيّة، إلّا أنّ التّوقعات تشير إلى أنّه بحلول عام 2030، سيكون هناك حوالي 9 أفراد من بين كل 10 أفراد في جنوب الصّحراء الإفريقيّة يعيشون في فقر مدقع، كما أنّ وتيرة نمو الفقر في الشّرق الأوسط وشمال إفريقيا سوف تزداد بسبب تفاقم الأزمات السّياسيّة والاقتصاديّة والبيئيّة. ولذلك كان أحد الأهداف الرّئيسة لهذه المراجعة الأدبيّة هو إلقاء الضّوء على العلاقة ما بين الشّمول المالي والحد من الفقر، فعلى الرّغم من أنّ الدّراسة التي أجراها Erlando وزملائه (2020) توصّلت إلى وجود تأثير سلبي للشّمول المالي في الفقر، وأنّ الدّراسة الّتي أجراها Neaime وGaysset (2018) توصّلت إلى أنّه لا يوجد تأثير للشّمول المالي في الفقر وذلك بسبب الزّيادة السّكّانيّة والتّضخّم والانفتاح التّجاري والّتي تؤدّي جميعها إلى زيادة الفقر بشكل كبير، إلّا أن هنالك العديد من الدّراسات الّتي توصّلت إلى دور الشّمول المالي في الحد من الفقر

(Mushtaq & Bruneau, 2019; N'dri & Kakinaka, 2020; Vo *et al.,* 2020b). فالشّمول المالي أصبح عامل رئيسي في الحد من الفقر وتعزيز الرّخاء، من خلال ما يوفّره للمليارات من البالغين الّذين لا يتعاملون مع البنوك حاليّاً من إمكانيّة الوصول إلى المنتجات والخدمات الماليّة ذات الأسعار المدروسة. وهنا لابدّ من الإشارة إلى أهميّة دور تكنولوجيا المعلومات والاتّصالات في تسريع النّمو الاقتصادي والحد من الفقر والاستبعاد المالي عند استخدامها كأدوات للشّمول المالي، ويمكن أن يكون ذلك عن طريق الخدمات المصرفيّة الالكترونيّة والخدمات المصرفيّة عبر الهاتف المحمول وأجهزة الصّرّاف الآلي والّتي تساعد على الوصول إلى المعلومات في الوقت المناسب وبأسعار زهيدة. كما لابدّ من التّأكيد على أهميّة توقيت سياسات الشّمول المالي على طول دورة الأعمال، بمعنى ألّا تقتصر هذه السّياسات على فترات الازدهار والرّخاء الاقتصادي، لأنّ الأسر الفقيرة في فترات الرّكود الاقتصادي سوف تخرج من القطاع المالي الرّسمي بسبب عدم رغبة البنوك في إقراضهم خلال فترات الأزمات الاقتصاديّة وهذا سيؤدّي بدوره إلى استبعادهم ماليّاً والعكس صحيح، وهذا يتوافق مع ما توصّلت إليه دراسة (Ozili, 2020a).

نلاحظ من خلال هذه المراجعة الأدبيّة أيضاً قّلة الدّراسات المنشورة والمتعلّقة بالشّمول المالي في البلدان العربيّة مقارنةً بالدّراسات المنشورة في البلدان الأخرى، مما يدفع إلى تسليط عدّة محاور بحثيّة يمكن للباحثين العمل عليها مستقبلاً لتطوير الأدبيّات المتعلّقة بالشّمول المالي ومنها: 1– الشّمول المالي وعلاقته بالتّنمية المستدامة 2– الصّعوبات والعوائق والمخاطر المرتبطة بالشّمول المالي 3– إنشاء مؤّشرات إفصاح موحّدة لقياس الشّمول المالي 4– أثر الإفصاح عن مؤشّرات الشّمول المالي ضمن التّقارير الماليّة في الأداء المصرفي.

5- المراجع References

1. شرف، سمير؛ الصّائغ؛ وجد رفيق (2021). **أثر الشّمول المالي على النّمو الاقتصادي في سوريّة مقارنةً بمجموعة من دول الشّرق الأوسط وشمال أفريقيا**. مجلّة جامعة حماه– المجلّد الرّابع– العدد السّادس.
2. غربي، عبد الحليم عمّار (2019). **فجوة الشّمول المالي والمصرفي في الاقتصادات العربيّة مع إشارة خاصّة للقطاع المصرفي الإسلامي العربي**. قطر– مجلّة بيت المشورة– العدد 10.
3. ضاهر، حنان؛ خليل، دعاء (2020). **أثر الشّمول المالي على النّمو الاقتصادي في سوريّة**. مجلّة جامعة تشرين– العلوم الاقتصاديّة والقانونيّة– المجلّد 42– العدد3.
4. صندوق النّقد العربي (2015). **العلاقة المتداخلة بين الاستقرار المالي والشّمول المالي**.
5. Abel, S., Mutandwa, L., & Roux, P. Le. (2018). *A Review of Determinants of Financial Inclusion*. *8*(3), 1–8.
6. Allen, F., Demirguc-Kunt, A., Klapper, L., & Martinez Peria, M. S. (2016). The foundations of financial inclusion: Understanding ownership and use of formal accounts. *Journal of Financial Intermediation*, *27*, 1–30. https://doi.org/10.1016/j.jfi.2015.12.003
7. Anarfo, E. B., Abor, J. Y., & osei, K. A. (2020). Financial regulation and financial inclusion in Sub-Saharan Africa: Does financial stability play a moderating role? *Research in International Business and Finance*, *51*(February 2019). https://doi.org/10.1016/j.ribaf.2019.101070
8. Anees, S., Zaidi, H., Hussain, M., & Zaman, Q. (2021). Jou rna. *Resources, Environment and Sustainability*, 100022. https://doi.org/10.1016/j.resenv.2021.100022
9. Beck, T., Demirguc-Kunt, A., & Martinez Peria, M. S. (2007). Reaching out: Access to and use of banking services across countries. *Journal of Financial Economics*, *85*(1), 234–266. https://doi.org/10.1016/j.jfineco.2006.07.002
10. Beck, T., Demirgüç-Kunt, A., & Peria, M. S. M. (2008). Banking services for everyone? Barriers to bank access and use around the world. *World Bank Economic Review*, *22*(3), 397–430. https://doi.org/10.1093/wber/lhn020
11. Bose, S., Saha, A., Khan, H. Z., & Islam, S. (2017). Non-financial disclosure and market-based firm performance: The initiation of financial inclusion. *Journal of Contemporary Accounting and Economics*, *13*(3), 263–281. https://doi.org/10.1016/j.jcae.2017.09.006
12. Cabeza-García, L., Del Brio, E. B., & Oscanoa-Victorio, M. L. (2019). Female financial inclusion and its impacts on inclusive economic development. *Women's Studies International Forum*, *77*(October), 102300. https://doi.org/10.1016/j.wsif.2019.102300
13. Collard, S. (2007). Toward financial inclusion in the UK: Progress and challenges. *Public Money and Management*, *27*(1), 13–20. https://doi.org/10.1111/j.1467-9302.2007.00550.x
14. Comparato, G. (2015). *The rationales of financial inclusion in the changing European private law*. *11*(1), 22–45. https://doi.org/10.1515/ercl-2015-0002
15. Corrado, G., & Corrado, L. (2015). *The geography of financial inclusion across Europe during the global crisis*. *15*(January), 1055–1083. https://doi.org/10.1093/jeg/lbu054
16. Datta, S. K., & Singh, K. (2019). Variation and determinants of financial inclusion and their association with human development: A cross-country analysis. *IIMB Management Review*, *31*(4), 336–349. https://doi.org/10.1016/j.iimb.2019.07.013
17. Demirguc-kunt, A. (2017). *Financial Inclusion and Inclusive Growth A Review of Recent Empirical Evidence*. (April).
18. Emara, N., & Mohieldin, M. (2020). Financial inclusion and extreme poverty in the MENA region: a gap analysis approach. *Review of Economics and Political Science*, *5*(3), 207–230. https://doi.org/10.1108/reps-03-2020-0041
19. Erlando, A., Riyanto, F. D., & Masakazu, S. (2020). Financial inclusion, economic growth, and poverty alleviation: evidence from eastern Indonesia. *Heliyon*, *6*(10), e05235. https://doi.org/10.1016/j.heliyon.2020.e05235
20. Fonté, E. F. (2012). Mobile Payments in the United States: How Disintermediation May Affect Delivery of Payment Functions, Financial Inclusion and Anti-Money Laundering Issues. *Wash.*

JL Tech. & Arts, *8*(3), 419.
21. Fungáčová, Z., & Weill, L. (2014). *A view on financial inclusion in Asian countries Institute for Economies in Transition*. (8), 3–21.
22. Gorjón, S. (2018). *The growth of the FinTech industry in China : a singular case*. (October).
23. Grohmann, A., Klühs, T., & Menkhoff, L. (2018). Does financial literacy improve financial inclusion? Cross country evidence. *World Development*, *111*, 84–96. https://doi.org/10.1016/j.worlddev.2018.06.020
24. Huang, R., Kale, S., Paramati, S. R., & Taghizadeh-hesary, F. (2020). Jou rna lP. *Economic Analysis and Policy*. https://doi.org/10.1016/j.eap.2020.10.007
25. *Inclusive Fintech 50 : Driving financial inclusion amid crisis*. (2020). (December).
26. Iqbal, B. A., & Sami, S. (2017a). Papel de los bancos en la inclusión financiera en la India. *Contaduria y Administracion*, *62*(2), 644–656. https://doi.org/10.1016/j.cya.2017.01.007
27. Iqbal, B. A., & Sami, S. (2017b). Role of banks in financial inclusion in India. *Contaduría y Administración*, *62*(2), 644–656. https://doi.org/10.1016/j.cya.2017.01.007
28. Le, T. H., Le, H. C., & Taghizadeh-Hesary, F. (2020). Does financial inclusion impact CO2 emissions? Evidence from Asia. *Finance Research Letters*, *34*(January), 101451. https://doi.org/10.1016/j.frl.2020.101451
29. Lee, C.-C., Wang, C.-W., & Ho, S.-J. (2020). Financial inclusion, financial innovation, and firms' sales growth. *International Review of Economics & Finance*, *66*, 189–205. https://doi.org/10.1016/j.iref.2019.11.021
30. Loomis, J. M. (2018). Geoforum Rescaling and reframing poverty : Financial coaching and the pedagogical spaces of fi nancial inclusion in Boston , Massachusetts. *Geoforum*, (September 2017), 1–10. https://doi.org/10.1016/j.geoforum.2018.06.014
31. Marshall, J. N. (2004). Financial institutions in disadvantaged areas: A comparative analysis of policies encouraging financial inclusion in Britain and the United States. *Environment and Planning A*, *36*(2), 241–261. https://doi.org/10.1068/a3664
32. Mitton, L. (n.d.). *Financial inclusion in the UK Review of policy and practice*.
33. Moïse, B., & Hongyi, X. (2017). Financial Inclusion in Rwanda: an Overview. *Journal on Innovation and Sustainability. RISUS ISSN 2179-3565*, *8*(3), 75. https://doi.org/10.24212/2179-3565.2017v8i3p75-84
34. Morgan, P. J., & Long, T. Q. (2020). Financial literacy, financial inclusion, and savings behavior in Laos. *Journal of Asian Economics*, *68*, 101197. https://doi.org/10.1016/j.asieco.2020.101197
35. Mushtaq, R., & Bruneau, C. (2019). Microfinance, financial inclusion and ICT: Implications for poverty and inequality. *Technology in Society*, *59*(May 2016), 101154. https://doi.org/10.1016/j.techsoc.2019.101154
36. N'dri, L. M., & Kakinaka, M. (2020). Financial inclusion, mobile money, and individual welfare: The case of Burkina Faso. *Telecommunications Policy*, *44*(3), 101926. https://doi.org/10.1016/j.telpol.2020.101926
37. Neaime, S., & Gaysset, I. (2018). Financial inclusion and stability in MENA: Evidence from poverty and inequality. *Finance Research Letters*, *24*(August 2017), 199–220. https://doi.org/10.1016/j.frl.2017.09.007
38. Owen, A. L., & Pereira, J. M. (2018). Bank concentration, competition, and financial inclusion. *Journal of Advanced Research*. https://doi.org/10.1016/j.rdf.2018.05.001
39. Oz-Yalaman, G. (2019). Financial inclusion and tax revenue. *Central Bank Review*, *19*(3), 107–113. https://doi.org/10.1016/j.cbrev.2019.08.004
40. Ozili, P. K. (2018). Impact of digital finance on financial inclusion and stability. *Borsa Istanbul Review*, *18*(4), 329–340. https://doi.org/10.1016/j.bir.2017.12.003
41. Ozili, P. K. (2020a). Financial Inclusion and Business Cycles. *SSRN Electronic Journal*, (June). https://doi.org/10.2139/ssrn.3585919
42. Ozili, P. K. (2020b). Financial inclusion research around the world: A review. *Forum for Social Economics*, (January). https://doi.org/10.1080/07360932.2020.1715238
43. Ozili, P. K. (2020c). Optimal Financial Inclusion. *SSRN Electronic Journal*, (September). https://doi.org/10.2139/ssrn.3551463
44. Pearce, D. (2011). Financial Inclusion in the Middle East and North Africa Analysis and Roadmap Recommendations. *Policy Research Working Paper 5610*, (March), 1–44.

45. Ramzan, M., Amin, M., & Abbas, M. (2021). How does corporate social responsibility affect financial performance, financial stability, and financial inclusion in the banking sector? Evidence from Pakistan. *Research in International Business and Finance*, *55*(January 2019), 101314. https://doi.org/10.1016/j.ribaf.2020.101314
46. Rashdan, A., & Eissa, N. (2020). *The Determinants of Financial Inclusion in Egypt*. *11*(1), 123–136. https://doi.org/10.5430/ijfr.v11n1p123
47. Sarma, M., & Pais, J. (2008). Financial Inclusion and Development: A Cross Country Analysis. *In Annual Conference of the Human Development and Capability Association, New Delhi*, *168*(10–13), 1–30. https://doi.org/10.1002/jid
48. Sinclair, S. (2015). *Financial Inclusion and Social Financialisation : Britain in a Financial inclusion and social financialisation : Britain in a European context*. (January 2014). https://doi.org/10.1108/IJSSP-09-2012-0080
49. Tu, C. A., Li, W., Minh Phi, N. T., Tuan, L. Q., Yoshino, N., & Taghizadeh-Hesary, F. (2021). The Necessity of Financial Inclusion for Enhancing the Economic Impacts of Remittances. *Borsa Istanbul Review*. https://doi.org/10.1016/j.bir.2020.12.007
50. Vo, D. H., Nguyen, N. T., & Thi-Hong Van, L. (2020a). Financial inclusion and stability in the Asian region using bank-level data. *Borsa Istanbul Review*. https://doi.org/10.1016/j.bir.2020.06.003
51. Vo, D. H., Nguyen, N. T., & Thi-Hong Van, L. (2020b). Financial inclusion and stability in the Asian region using bank-level data. *Borsa Istanbul Review*. https://doi.org/10.1016/j.bir.2020.06.003
52. von Fintel, D., & Orthofer, A. (2020). Wealth inequality and financial inclusion: Evidence from South African tax and survey records. Economic Modelling, 91, 568–578. https://doi.org/10.1016/j.econmod.2020.02.001
53. Wang, X. H., & Shihadeh, F. H. (2015). *Financial Inclusion : Policies , Status , and Challenges in Palestine*. *7*(8), 196–207. https://doi.org/10.5539/ijef.v7n8p196
54. Xu, X. (2020). Trust and financial inclusion: A cross-country study. *Finance Research Letters*, *35*, 101310. https://doi.org/10.1016/j.frl.2019.101310
55. Zins, A., & Weill, L. (2016). The determinants of financial inclusion in Africa. *Journal of Advanced Research*, *6*(1), 46–57. https://doi.org/10.1016/j.rdf.2016.05.001